الشاهين: اعتبار العمل بالقطاع المصرفي من الأعمال الشاقة

أعلن النائب أسامة الشاهين عن أنه تقدم باقتراح برغبة باعتبار العمل بالبنوك والقطاع المصرفي من ضمن الأعمال الشاقة في الدولة.
ونص الاقتراح على ما يلي:
بناء على تشكيل فريق بين التأمينات الاجتماعية ووزارة الصحة للبحث عن الوظائف التي يمكن اعتبارها أعمالا شاقة، ولما كان العمل بالبنوك يتم بالتعامل المالي ما يتطلب تركيزا عاليا جداً لتجنب الخطأ والخسائر التي يتحملها الموظف، كما يعتبر العمل في البنوك والجلوس على المكتب لساعات طويلة من أسباب اعتلالات العمود الفقري (الديسك).
كما يتسبب الضغط الذي يقع على عاتق العاملين في كثير من الأمراض الأخرى، خصوصا أن قانون التقاعد يفرض عليهم خدمة 30 سنة مع بلوغ سن 55 سنة، من دون مراعاة مشاق المهنة ومخاطرها.
فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:
اعتبار العاملين بالبنوك والقطاع المصرفي من ضمن الأعمال الشاقة في الدولة

العازمي يستجوب وزيري الدفاع والتجارة .. تنفيع وترضيات وترهيب وترويع

رياض عواد

أعلن النائب حمدان العازمي عن تقديمه استجوابا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي من 3 محاور تتعلّقُ بإقحام المرأة في السلك العسكري، وانتهاج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط إلى ضباط، وتجاوزات مالية وإدارية في الإدارة العامة للطيران المدني.
وجاء في نص الاستجواب:
من منطلق هذه الامانة أن السياسة التي يتبعها الوزير المستجوب شابها الغموض وفقدان الشفافية والكيل بمكيالين والهدر بالمال العام واستباحته وعدم الحرص على معالجة الملاحظات والمخالفات والتجاوزات الصارخة والذي استمر العديد منها دون إجراءات حقيقية.
لذا وانطلاقاً من واجبنا بصون الأمانة والحفاظ والالتزام بنصوص الدستور والقانون، وبراً بالقسم العظيم الذي اقسمناه أمام الله والشعب الكويتي الوفي فإننا نؤكد بأن محاسبة وزير الدفاع أصبحت واجبة على الممارسات غير المسؤولة والتجاوزات والاخفاقات التي لها أثراً سلبياً على المصلحة العامة والامن القومي.
لذا، قمنا بتفعيل أدواتنا الدستورية للتصدي لهذه الممارسات والسياسات العبثية، وقدمنا هذا الاستجواب متضمنا 3 محاور.
المحور الأول: اقحام المرأة في السلك العسكري
في الثاني عشر من أكتوبر الماضي صُدم الشعب الكويت بقرار أصدره نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح بشأن فتح باب التسجيل للمواطنات الكويتيات للالتحاق بشرف الخدمة العسكرية كضباط اختصاص وضباط صف وأفراد وذلك في مجال الخدمات الطبية والخدمات العسكرية المساندة.
وقال الشيخ حمد جابر العلي في تصريحه عقب إصدار القرار « آن الأوان لأن نعطي المواطنات الكويتيات الفرصة لدخول السلك العسكري في الجيش الكويتي جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل»
وأضاف أن قراره الصادر «يأتي انطلاقاً من دور ومسؤولية الجيش الكويتي في حماية البلاد والحفاظ على أمنه واستقراره من أي خطر خارجي مؤكداً ثقته بقدرة وإمكانية واستعداد المرأة الكويتية لتحمل عناء ومشقة العمل في الجيش».
وبين أنه «بالنظر إلى ما أثبتته المرأة الكويتية من كفاءة وتفان وإخلاص في العمل من خلال توليها العديد من الوظائف والمهن الحرفية والهندسية والطبية في قطاعات مختلفة في وزارة الدفاع وهي مجمع الصيانة في لواء الدفاع الجوي ومشغل المعايرة التابع للقوة الجوية وقطاع المنشآت العسكرية إضافة إلى هيئة الخدمات الطبية «فإن هذا الأمر شجعنا على إصدار هذا القرار» (انتهى التصريح)
فضلاً عن هذا التصريح المثير للجدل والذي يؤكد أن وزير الدفاع لا يعي طبيعة مجتمعنا الذي نعيش فيه ولا يدرك الفرق بين مسؤولية المرأة في الاعمال المختلفة في الطب أو الهندسة أو حتى الصيانة وبين اقحامها في السلك العسكري الذي له طبيعة خاصة تتطلب مواصفات لا تتناسب مع طبيعة المرأة الخلقية التي لا تسمح لها بالجهاد وحمل السلاح وملاحقة الاعداء، وهذا ما أكد عليه الرأي الشرعي الذي نستمد منه قوانين امورنا الحياتية.
وموازاة لحالة العناد والتجاهل لدعوات النصح التي انتهجها الوزير في هذا الشأن، بدا واضحاً أن وزير الدفاع لا يعي الأثر السلبي للنسخ الغربية التي يحاول استنساخها وتقليدها، حيث كشف تقرير للجنة التحقيق المستقلة في الجيش الأمريكي نُشر في شهر يوليو الماضي، عن وقوع 135 ألف اعتداء جنسي و509 ألف حالة تحرش جنسي في الأعوام ال 11 الأخيرة، في صفوف الجيش الأمريكي
الوزير المستجوب تجاهل الجوانب الايجابية في النسخ الغربية التي يحاول استنساخها ولم يلتفت الا لتجربة اقحام المرأة في الجيش بدلاً من الاهتمام بتقوية صفوف الجيش بالشباب الكويتي وتحفيزهم على الالتحاق في صفوفه، اضافة الى تسهيل اجراءات التحاق اخواننا البدون في الجيش، ولنا في تضحياتهم
خلال الغزو الغاشم خير برهان على ولائهم وإمكانية الاستفادة منهم بدلاً من ملاحقتهم وطردهم من الجيش بحجج واهية لا تمت الى الحقيقة بصلة.
المحور الثاني: انتهاج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط الى ضباط
إن سياسة الوزير المستجوب لا تتسم بالعدالة والشفافية بلشابها الغموض والتنفيع والترضيات والمحسوبيات على حساب الكفاءات الوطنية، وهذا يُعد من أبشع أنواع الفساد ونشر ثقافة الإحباط بين الشباب الكويتي.
وقد نص الدستور في المادة السابعة « العدل والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين « ولكن الوزير المستجوب خالف المبادئ الدستورية والقانونية، وخير برهان قراره بشأن القبول في دورة ترقية وكلاء الضباط الى ضباط، وقبول عشرات وكلاء الضباط غير مستوفي الشروط على حساب من استوفوا الشروط كاملة.
الادهى من هذه الممارسات تلفيق التهم لغير المقبولين ممن استوفوا الشروط حيث تم إبلاغهم بعدم القبول لوجود قيود أمنية عليهم، وهو ما يثير التساؤل كيف لمن عليه قيوداً أمنية أن يكون ملتحقاً في الجيش ويخدم فيه منذ سنوات دون أي إجراء ضده؟ بل كيف يتم التمسك بهم دون ترقية في ظل وجود هذه القيود الامنية عليهم؟ اليس هذا تهديدا للأمن القومي؟!
المحور الثالث: تجاوزات مالية وإدارية تسببت في إهدار المال العام وضياع حقوق الموظفين في الادارة العامة للطيران المدني.

حمدان العازمي

الشيخ حمد جابر العلي

د. عبدالله السلمان

جسدت الترقيات واختيار الوظائف الاشرافية في الادارة العامة للطيران المدني صورة سيئة من صور الانتهاكات والمخالفات والترضيات على حساب الصالح العام، فكان النصيب الأكبر من الترقيات والتعيينات للمحسوبين على مدير عام الإدارة، في صورة ألقت بظلالها على أسلوب العمل ونفسية الموظفين داخل الإدارة، ولم تَخلُ الإدارة المسؤولة عن الواجهة الاولى للكويت من التجاوزات والمخالفات المالية والادارية منها:
•تعطيل دور الجهات الرقابية واستمرار عدم تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة منذ سنوات.
•تعيين قيادات في الإدارة غير مستوفين للشروط حسب القانون رقم 111 /2015 وإقصاء الكفاءات الوطنية.
•عدم تحصيل غرامات التأخير على إحدى الشركات بقيمة (4.674.000) دينار.
•تحميل الخزينة العامة (600.000) لعدم التزام مستثمر بالعقد رقم 11/2011-2012 الخاص باستغلال مساحة في المطار وتحمل نفقات صالتين بالمخالفة للشروط التعاقدية.
•مخالفات وتضارب مصالح بمزايدة سيارات الاجرة للمطار بين شركة الكورية وشركة آمرني إضافة إلى عدم تحصيل ما قيمته 330 ألف دينار مقابل استثمار.
•عدم تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأن اعتماد برنامج (مني) وال خاص بربط المختبرات الخارجية وموثوقية شهادات ال pcr.
•استغلال المنصب وتقرير مكافئات تصرف بصفه شخصيه لمدة سنه من ابريل 2021 الي مارس 2022 بالمخالفة لتعليمات ديوان الخدمة المدنية.

استجواب وزير التجارة

من جهة أخرى تقدم النائب حمدان العازمي باستجواب إلى وزير التجارة والصناعة د.عبدالله السلمان –بصفته– من محور واحد بشأن ترهيب وترويع قيادي الدولة والإساءة لسمعة الكويت دوليا والإضرار بالمصلحة العامة، وذلك من خلال إحالة مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة للتحقيق على إثر قرار تقنين أوضاع الوافدين ممن بلغوا الستين عاما، يعد سابقة سيكون لها آثار سلبية على إدارة مؤسسات الدولة مستقبلا، كما يعد ترويعا وترهيبا للقياديين في مؤسسات الدولة من اتخاذ أي قرار مستقبلا، خصوصا لما لقرار إحالة مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة من حيثيات وممارسات مخالفة لا يمكن السكوت عنها، ما استدعانا إلى تقديم هذا الاستجواب الذي يتضمن محورا واحدا. ترهيب وترويع قياديي الدولة والإساءة إلى سمعة الكويت دوليا والإضرار بالمصلحة العامة
في إطار جهود الدولة لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية وتعهد سمو رئيس مجلس الوزراء بالعمل جاهدا على ذلك، عكفت مؤسسات الدولة على دراسة الوضع الحالي ووضع تصورات ومقترحات كان من ضمنها منع تجديد إقامة من يبلغ الستين عاما من دون أي اعتبارات أو استثناءات وصدر قرار بالموافقة على ذلك من قبل مجلس إدارة القوى العاملة برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك مريم العقيل وذلك في شهر يوليو 2020.
وزير التجارة والصناعة السابق الأخ فيصل المدلج أقر في تغريدات على حسابه الرسمي بتويتر إنه تسلم الوزارة بعد صدور قرار منع تجديد إقامات من بلغوا الستين إلا أنه بعد المباحثات مع غرفة التجارة والمهتمين بهذا القرار تمت الموافقة على استثناء كل من يملك حصة في شركة تشغيلية قيمتها 100 ألف دينار وما فوق، كما تم استثناء حملة الدبلوم وما فوق.
وأقر الوزير السابق إنه صاحب مقترح الألفي دينار والتأمين الصحي كمخرج للاستثناء، وكان هذا المقترح محل ترحيب وتقدير من غرفة التجارة ووافقت عليه خطيا.
كما وافق عليه مجلس إدارة القوى العاملة بحضور الوزير من دون أي اعتراض من الأعضاء الحضور ومنهم ممثلون عن اتحاد العمال وغرفة التجارة واتحاد الصناعيين وجهات أخرى وذلك في 31 /3 /2021.
وبعد حالة من الغموض صاحبت تأخيرا في تنفيذ هذا القرار عقد مجلس إدارة القوى العاملة اجتماعا في 3 /6 /2021 وطلب الوزير تشكيل لجنة لدراسة وإعادة النظر بالقرار بعد أن اتضح أن الغالبية العظمي ممن يطالهم هذا القرار من فئة معينة محسوبة على الوزير.
وفضلا عن المصلحة العامة التي تضررت بسبب تأخير تنفيذ هذا القرار بعيدا عن قانونيته من عدمها، خرج علينا الوزير ليحيل مدير عام القوى العاملة إلى التحقيق على خلفية هذا القرار بدعوى الإساءة إلى سمعة الكويت دوليا
وهذا ما استدعانا إلى تقديم هذا الاستجواب بعد أن اتضح لنا أن مدير عام القوى العاملة لم يكن صاحب قرار في هذا الملف بل كان تحت سلطة الوزير رئيس مجلس إدارة القوى العاملة، حتى وإن كان صاحب القرار في هذا الشأن فإنه وحسب اللائحة المعتمدة من مجلس إدارة القوى العاملة والمنشورة بالجريدة الرسمية قد منح صلاحية إصدار القرارات المتعلقة بسوق العمل بتفويض من مجلس الإدارة.
ويعد قرار إحالة مدير عام القوى العاملة إلى التحقيق على خلفية هذا القرار ترويعا وتهديدا لأي مسؤول في الدولة من اتخاذ أي قرار غير مرضي عنه من فئة دون أخرى وهو ما يلغي دور القياديين في الدولة في تحقيق أي تطور، والاكتفاء بتنفيذ ما يصدر عن الوزراء من قرارات.
وبما أن سبب الإحالة تطرق إلى الإساءة لسمعة الكويت دوليا، فإننا نؤكد أن قرار إحالة مدير عام القوى العاملة للتحقيق بسبب هذا القرار هو الذي يسيء إلى سمعة الكويت خصوصا أن هذا القرار متابع من معظم دول العالم، وهو ما يعطي انطباعا بأن الحكومة الكويتية ترضخ للضغوط الخارجية من دون النظر إلى مصلحة الكويت.
وختاما فإن وزير التجارة والصناعة قد أثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه لم يلتزم بقسمه وأنه لم يحترم الدستور وقوانين الدولة وأضر بالمصلحة العامة وأساء لسمعة الكويت دوليا وذلك من أجل إرضاء فئة محسوبة عليه

«المالية»: الحمد رئيساً للجنة والحليلة مقرراً

جانب من اجتماع المالية

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعها امس الإثنين والذي خصص لاختيار رئيس ومقرر اللجنة. وقال النائب أحمد الحمد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة انتهت إلى انتخابه رئيساً وتزكية النائب سلمان الحليلة مقرراً للجنة.
وأضاف أن اللجنة عقدت اجتماعها الأول في دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السادس عشر برئاسة رئيس السن النائب شعيب المويزري.
وبين الحمد أنه ترشح والنائب شعيب المويزري لمنصب رئيس اللجنة، مضيفا أنه تم التصويت وحصل الحمد على 4 أصوات فيما حصل المويزري على 3 أصوات.
وأضاف الحمد أن اللجنة زكت النائب سلمان الحليلة مقررا للجنة.
وأشار إلى أن اللجنة شكلت لجنة فرعية لتسهيل عمل اللجنة الأم طوال فترة دور الانعقاد، متمنيا المزيد من الإنجازات للجنة في دور الانعقاد الحالي

5 نواب يقترحون إطلاق اسم عبدالمطلب الكاظمي على أحد الشوارع الرئيسة

أعلن النواب د. علي القطان وأحمد الحمد وأحمد الشحومي ود. هشام الصالح ود. خالد العنزي عن تقدمهم باقتراح برغبة بإطلاق اسم المرحوم عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي على أحد الشوارع الرئيسة بدولة الكويت، جاء في مقدمته ما يلي:
إن المرحوم عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي رحل بعد مسيرة حافلة بالعطاء للوطن، حيث شهد وشارك في نشأة الكويت منذ بداية الأربعينيات من القرن الماضي، ونظراً لتاريخه الطويل المقترن باسم دولة الكويت من جوانب كثيرة تدل على مكانة هذه الشخصية الكويتية المرموقة في ذلك العصر، فقد تميزت سيرته بكونه عضواً في مجلس الأمة لدورتي 1971 و1975، وشغل مناصب حكومية واقتصادية مهمة عدة في الكويت كعضو بلجنة نزع الملكية للمنفعة العامة، وكان عضواً مؤسساً لشركة النقل البري الكويتية، وعضواً مؤسساً لشركة الكويت والخليج لصناعة السجاد، ورئيساً لمجلس إدارة الشركة العربية للتأمين وإعادة التأمين، وهو أول وزير للنفط في الكويت بعد فصل وزارة النفط عن وزارة المالية في العام 1975 في حكومتين متعاقبتين وعضو الوفد الكويتي لتأسيس منظمة أوبك، ولكل قاص ودان أن يراجع تاريخ الكويت ليستشرف مكانة ومركز هذه الشخصية المرموقة التي ساهمت بشكل حقيقي وصادق في بناء الكويت ونشأتها، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:
إطلاقاسم المرحوم عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي على أحد الشوارع الرئيسة في دولة الكويت لما تتميز به هذه الشخصية من الرعيل الأول من دور في نشأة الكويت وتطورها، وليستذكر أبناء الكويت من خلالها الرمزية التاريخية لهذه الشخصية التي كان لها دور فاعل في نهضة الكويت في واقعنا القديم والمعاصر

الجمهور رئيساً لـ«الإسكان والعقار» والصقعبي مقرراً لها

كشف النائب فايز الجمهور عن تزكيته رئيسا للجنة شؤون الإسكان والعقار البرلمانية وانتخاب النائب عبدالعزيز الصقعبي مقررا لها، مشيرا الى أن اللجنة اجتهدت خلال دور الانعقاد الماضي لتحقيق شيئا ما للمواطنين بتوفير السكن بشكل كريم وسريع، متمنيا استكمال مسيرة العمل فيها لتحقيق تطلعات وطموح الشعب الكويتي.

مطيع يقترح إنشاء أفرع للمجلس الطبي في جميع المحافظات

أعلن النائب د.أحمد مطيع عن تقدمه باقتراح برغبة بإنشاء أفرع للمجلس الطبي في محافظات الكويت كافة.ونص الاقتراح على ما يلي:
يعد المجلس الطبي من أهم الإدارات الفنية المركزية التابعة لوزارة الصحة، نظرا لدوره الكبير وخدماته التي يحتاجها ويستفيد منها جميع موظفي الدولة بقطاعيها العام والخاص.
ولكن وللأسف الشديد هناك مقر وحيد للمجلس الطبي يقع في منطقة الصباح الصحية ذات مساحة صغيرة جدا مقارنة بأعداد المراجعين الذين يتوافدون إليه من محافظات ومناطق دولة الكويت كافة نظرا لعدم وجود أفرع ومقار أخرى للمجلس في بقية المحافظات ما يسبب ازدحاما دائما أثناء فترات عمل المجلس أدى بدوره إلى عرقلة سير العمل وتأخير انجازه وتأخير مواعيد عرض المراجعين على المجلس وتعطيل مصالحهم وأدى كذلك إلى تأخير اجراءات تعيين الكثير من الموظفين الجدد.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات
إعلان رقم 2021/98
الإعلان عن طرح المناقصة رقم 2022/2021/9
توريد خزائن حفظ الملفات جسر تعليق
تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2022/2021/9 توريد خزائن حفظ الملفات جسر تعليق طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة أعلاه شريطة أن يكون مقيد في سجل الموردين لدى البلدية والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود «مراقبة المشتريات» مبنى البلدية الرئيسي «المبنى الأوسط» – الدور الرابع وذلك مقابل «طوابع مالية – ايصال تحصيل نقدي» – بقيمة 75 د.ك «خمسة وسبعون دينار كويتي» غير قابل للرد.
وعلى كافة الشركات المتقدمة بعطاء الممارسة ايفاد من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية لفض مظاريف العطاءات المقدمة في الممارسة مع العلم بأنه في حال عن الالتزام بالحضور لا تتحمل البلدية أية مسئولية اتجاه ذلك. علما بأن آخر موعد لايداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية – مبنى الوزير – الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 22 /11 /2021 م للاستفسار تليفون: 22496597 وتسري العطاءات لمدة «90» تسعون يوماً من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها، ولا تقل قيمة الكفالة الأولية عن 2% من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق «مصرفي» أو كفالة مصرفية «خطاب ضمان بنكي» لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء علما بان هذه الممارسة غير قابلة للتجزئة.
مدير عام البلدية

أعرب عن أسفه لعدم تشكيل لجنة دائمة لشؤون النفط

المضف: استدامة الدولة تتطلب تنويع مصادر الدخل واستغلال الموجودة لأبعد حد

أعرب النائب عبدالله المضف عن أسفه لعدم موافقة مجلس الأمة في الجلسة الافتتاحية على تشكيل لجنة دائمة لشؤون النفط والطاقة رغم أهميتها، مؤكدا أنه سيواصل جهوده من أجل تحقيق الصالح العام.
وقال المضف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه لا خيار أمام الدولة إلا بتعظيم الإيرادات وان استدامة الدولة لا يمكن أن تتحقق إلا بإيجاد مصادر أخرى للإيرادات أو استغلال المصادر الموجودة إلى أبعد حد. وأوضح أن الهدف من طلب تشكيل لجنة شؤون النفط والطاقة، محاولة الوصول إلى أفكار بديلة تتيح الاستفادة القصوى من النفط وتحقيق فوائد أكبر، كاشفا عن إعداده قانونا متكاملا عن الصناعات النفطية.
وأشار إلى أنه من غير المقبول أن يتم استخراج البترول من الأرض ونقله إلى دول أخرى تحقق منه أعلى العوائد في التوظيف والمردود المالي ومن ثم تبيعه للكويت كمنتجات نفطية.
واعتبر المضف ان إضاعة الفرص وعدم الاستغلال الأمثل للنفط إلى أبعد مدى تعد اعتداء على الأموال العامة.
وقال: «لن أقبل إلا بما يحقق الصالح العام ولن أنحاز إلا لما يحقق هذا الهدف، وقد حاولت واجتهدت لكي يتم إقرار اللجنة ومن ثم أتقدم بقانوني وأحقق النتيجة ولكن لكل مجتهد نصيب، وهذه ليست نهاية الطريق بل سأحارب إلى أن أحقق صالح هذا البلد».
من جانب آخر، اعتبر المضف ان المعنيين بوزارة المالية يقومون بالتسويف في الإجابة عن الأسئلة البرلمانية، حيث يتم الرد على سؤال عن أراضي وأملاك الدولة بعدم دستورية السؤال.
وأشار إلى أنه وجه 30 سؤالا عن مكتب الاستثمار بلندن وجاء الجواب عنها سريا رغم أن الأمر لا يمس الأمن القومي للبلد بل هو حق للشعب الكويتي السؤال عن ثرواته.
وأضاف انه عندما سأل عن أملاك الدولة وهيئة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام جاء الجواب متلبسا وغير واضح وفيه استهانة بالدور الرقابي من خلال الأسئلة البرلمانية.
وتعهد المضف برفع السرية عن تلك الإجابات وما يتعذر بعدم دستوريته ليتم عرضه ومناقشته في بند الأسئلة الواردة في الجلسات المقبلة.